والتغيرات المؤسسية المحققة في اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة المصرية (ثم على الجبهة السورية) استخدمت الولايات المتحدة سياسة التسويف قبل أن تبدأ الخطوة التالية المرتقبة بحجة أزمة الرئاسة في الولايات المتحدة» (الجزء الثاني، ص ١٠٠).

أما في القطاع الاقتصادي، فقد «قطعت الولايات المتحدة شوطاً هاماً في إخضاع الاقتصاد المصري... وحققت التالي:

«١ ــ اختراق للقطاع الخارجي أسفر عن الإغراق في الديون، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية، وإصدار قانون الاستثمار، وفتح الباب أمام البنوك الأجنبية.

«٢ ــ فرض أولوية التعمير بممارساتها ونتائجها الاقتصادية المدمرة.

«٣ ــ إفشال سياسة الحكومة في السيطرة على الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم.

«٤ ــ فتح باب العمل في الخارج بلا حدود.

«٥ ــ حدث مع كل ذلك، ومن خلاله، توسع سريع في الفئات الاجتماعية والمساندة للانفتاح الأميركي، التي تحتل مواقع سياسية واقتصادية فعالة» (الجزء الثاني، ص ١٠٣).

ويبدو، أن ما تحقق على الصعيد الداخلي كان فاتحة ومقدمة لما سيجري، في العام ١٩٧٥، على جبهة الصراع العربي ــ الاسرائيلي. وقد «بدأ العام الجديد بجو سياسي يقوم على: معارضة شعبية متسعة ومتصاعدة تتضمن بوادر رفض لنتائج التدخل الأميركي في الناحية الاقتصادية بالتحديد، وقلقاً لدى الإدارة من هذه النذر للمعارضة، ومن توتر العلاقات مع دول المنطقة العربية، وخاصة مع محور القاهرة ــ الرياض. وقد عبرت الولايات المتحدة عن هذا القلق بمواصلة حملة التهديد... بأن إجراءً عسكرياً سيكون محتملاً إذا هُدِّد العالم الصناعي بالخنق الفعلي من خلال النفط... ومن ناحية أخرى وعدت الحكومة الاميركية بمواصلة قوة الدفع، أو الخطوة خطوة» (الجزء الثاني، ص ١٢٥).

ثم يبدأ الكاتب باستعراض مجريات الأحداث على الجبهة الاقتصادية الداخلية لمصر. واتسم ذلك العام بالتخبط. ولا يرى الكاتب أن ذلك مجرد «تخبط سياسي» «فالمواقف كانت تعكس ــ إلى حد كبير ــ تلاحق الآمال والاحباطات ــ من يوم لآخر ــ أثناء المباحثات السرية» (الجزء الثاني، ص ١٢٧).

فقد بدأت في ذلك العام الجولة التاسعة لكيسنجر في ٧ آذار (مارس) للتوصل إلى اتفاق فصل ثان للقوات على الجبهة المصرية. تلك الجولة «التي أعلن وزير الخارجية الاميركي فشلها... وكان رد الفعل الأول لفشل كيسنجر أن أعلن اسماعيل فهمي (وزير الخارجية آنذاك) أن أسلوب كيسنجر لحل المشكلة، خطوة خطوة، قد مات. وعاد للمطالبة بعقد مؤتمر جنيف» (الجزء الثاني، ص ١٢٨).

ويدلل عادل حسين على توافق الخطى السياسية مع الخطى الاقتصادية بما حدث أثناء جولة كيسنجر العاشرة، التي بدأت في ٢٠ آب (أغسطس) من العام ذاته؛ حيث صادف بدء الجولة «أثناء فترة شهد الاقتصاد المصري فيها أخطر مراحل الاختناق... ولكن حدث أن نجح المكوك بعد ١١ يوماً في التوصل إلى الاتفاق الثاني للفصل بين القوات على الجبهة المصرية (في أول [أيلول] ــ سبتمبر)، واستقبلت على الأثر ودائع من قطر... ومن اتحاد الامارات العربية... وقد صرح السادات، عقب توقيع الاتفاق مباشرة، بأنه يمثل نقطة تحول في تاريخ النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (الجزء الثاني، ص ١٤٤).

وقد شهد عام ١٩٧٥، إضافة إلى التطورات السياسية على الجبهة المصرية ــ الاسرائيلية، انفجار الأحداث الدامية في لبنان؛ «حيث صرح كيسنجر بأن محاولات استكشاف إمكانيات تحرك لتسوية شاملة في الشرق الأوسط توقفت تماماً منذ أواخر [آذار] مارس، بسبب الأزمة اللبنانية التي استنزفت كل الطاقات» (الجزء الثاني، ص ١٩٤).